الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/RUS
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من

الاتحاد الروسي

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/RUS)

فريق الاستعراض مؤلف من:

لوبومير نونديك، الجمهورية التشيكية
روبرتو أكوستا مورينو، كوبا
اودون روزلاند، النرويج
لي سولزبيري، الوكالة الدولية للطاقة
أندريا بينا، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
لوكاس أسونساو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (http://www.unfccc.de)

ملخص [1]

١- أُجري الاستعراض المتعمق بين شهري نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ واشتمل على زيارة إلى موسكو بين ٢٢ و٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وضمَّ فريق الاستعراض خبراء من الجمهورية التشيكية وكوبا والنرويج والوكالة الدولية للطاقة.

٢- وبالنظر إلى عدم الاستقرار الشامل على مستوى الاقتصاد الكلي والركود العميق المستمر منذ بداية التسعينات، كان مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) المتصل بالطاقة في الاتحاد الروسي عام ١٩٩٥ يقل بنسبة ٢٦ في المائة تقريباً عن مستوى عام ١٩٩٠. ونتيجة للانتقال إلى اقتصاد السوق، شهد الاتحاد الروسي تدهوراً كبيراً في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية منذ عام ١٩٩٠، وشمل ذلك تناقصاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ قرابة ٣٨ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥. وأعقب ذلك تقليص شديد للميزانية الحكومية شمل انخفاضاً بالغاً في نفقات الدفاع وفي النفقات الاجتماعية والبيئية. ونتيجة للانخفاض الحاد في النشاط الصناعي ولعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي الجارية، من المرجح ألا تعود انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة إلى مستويات ١٩٩٠ إلا في عام ٢٠١٠. وهذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار آثار أي من تدابير التخفيف الخاصة المتصلة بتغير المناخ والتي ما زال يتعين تنفيذها، وإن كانت تأخذ في الاعتبار آثار تدابير المحافظة على الطاقة التي تشملها السياسة الروسية المتعلقة بالطاقة (غير المبينة في البلاغ)، وزيادة متوقعة في نصيب الغاز الطبيعي في موارد الطاقة الأولية الكلية من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن موارد الطاقة الأولية للفرد كانت في السنوات الأخيرة أدنى من المتوسط القائم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة في الاتحاد الروسي عام ١٩٩٠ أكثر من ١٦ طناً للشخص الواحد، بالمقارنة بمتوسطي ١٢ طناً و٩ أطنان القائمين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، على التوالي.

٣- إن فريق الاستعراض يقدِّر الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الروسي في تقديم جرد لغازات الدفيئة عن عام ١٩٩٠ نظراً إلى أن الاتحاد الروسي لم يكن قائماً في عام ١٩٩٠ كدولة مستقلة وإلى أن الإحصاءات القائمة لا تتيح إجراء فرز واضح للانبعاثات فيما بين الدول المستقلة التي كان يتألف منها الاتحاد السوفياتي.

٤- ولم تورد بيانات الانبعاثات في البلاغ الوطني للاتحاد الروسي وفقاً للجداول النموذجية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ، كما لم يتم تقديم وثائق كاملة عن الطرائق المستخدمة لتحديد مستويات انبعاثات غازات الدفيئة من مختلف مصادر الانبعاثات وعن إزالة ثاني أكسيد الكربون بواسطة المصارف. ومن ثم، فإن جرد الانبعاثات لم يكن على درجة كافية من الشفافية وقابلية المقارنة. بيد أن المسؤولين الحكوميين قدموا أثناء عملية الاستعراض المتعمق معلومات إضافية زادت إلى حد كبير من شفافية قوائم الجرد. وعلى الرغم مما أُجري من تحسينات، يود الفريق أن يشير إلى أنه ينبغي، وفقاً للمبادئ التوجيهية المعتمدة لتقديم التقارير، أن تُستخدم في قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل جداول البيانات النموذجية التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأن توفر الخلفية اللازمة التي تمكّن من إعادة إنشاء قوائم الجرد. وبوجه عام، لم يتم إيضاح مستويات عدم اليقين المرتبطة بقوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة. ويعترف المسؤولون الحكوميون بأن مستويات انبعاثات

الميثان من صناعة الغاز الطبيعي غامضة إلى حد كبير. ويوصي فريق الاستعراض بشدة بأن يقدم في البلاغ القادم تقييم لدرجة عدم اليقين في تقديرات مستويات الانبعاثات.

٥- وبلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكلية ٠٠٠ ٣٨٧ ٢ جيغاغرام في عام ١٩٩٠، وهذا الرقم يمثل ١١ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، ويجعل من الاتحاد الروسي ثاني أكبر بلد يولد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة. وأعيد النظر ملياً في مستوى انبعاثات عام ١٩٩٠ وأُكد هذا المستوى خلال الزيارة. وتمثل الانبعاثات الناجمة عن احتراق الوقود ٩٨ في المائة من المجموع، بينما تنشأ نسبة الـ ٢ في المائة الباقية من العمليات الصناعية، ولا سيما من انتاج الاسمنت. ولم يتم توفير فرز قطاعي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود. وبلغت انبعاثات الميثان ٠٠٠ ٢٧ جيغاغرام في عام ١٩٩٠، مما يمثل ٧,٢ في المائة من الانبعاثات العالمية. ومـثّلت انبعاثات الوقود الهاربة المتأتية من إنتاج الغاز الطبيعي واستخدامه النهائي ونقله ومن تعدين مناجم الفحم واستخراج النفط ٧٢ في المائة من انبعاثات الميثان الكلية. أما انبعاثات أكسيد النيتروز (N_2O) البالغة ٨٢٠ جيغاغراماً في عام ١٩٩٠، فقد صُحِّحت خلال الاستعراض المتعمق إلى ٢٣٠ جيغاغراماً. وتمثل انبعاثات أكسيد النيتروز من القطاع الزراعي قرابة ٨٧ في المائة من انبعاثات أكسيد النيتروز الكلية. وباستخدام إمكانات الاحترار العالمي الخاصة بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ١٩٩٤ (أُفق زمني مقداره ١٠٠ عام)، مثلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٩٠ (باستثناء تغير استخدام الأرض والحراجة) ٧٢ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، بينما مثل الميثان ٢٠ في المائة.

٦- ولم تقدم خلال هذا الاستعراض قوائم جرد غازات الدفيئة عن أعوام غير عام ١٩٩٠، مما يجعل من الصعب تقييم اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة. ويوصي الفريق بشدة ببذل محاولة لتنفيذ التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول - كما اتـُفق عليها في المقرر ٣/م أ.١ الصادر عن مؤتمر الأطراف - بتقديم قوائم جرد لغازات الدفيئة عن الأعوام الأخيرة، بإتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم التقارير والتي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتقسيم القطاعي الذي اعتمدته الأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الأول. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم الإبلاغ عن الانبعاثات الناجمة عن وقود الصهاريج المستخدم في النقل الدولي بصورة منفصلة عن مصادر الانبعاثات الأخرى. ولم يتضمن البلاغ أرقام انبعاثات مركبات الهيدروفلوروكربون (HFCs) ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور (PFCs)، وسادس فلوريد الكبريت (SF_6) ولم تقدم إلا مستويات ابنعاثات مجمـّعة للسلائف من الغازات. ويشجـّع الاتحاد الروسي على الإبلاغ عن بيانات انبعاثات بشأن هذه الغازات في البلاغ الوطني القادم، وخاصة بالنظر إلى كبر إنتاج الألمنيوم والمغنزيوم في البلد.

٧- ولدى الاتحاد الروسي طاقة كبيرة جداً لتصريف ثاني أكسيد الكربون في غاباته، بالمقارنة بالأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الأول، إذ تبلغ هذه الطاقة ٠٠٠ ٥٨٧ جيغاغرام في السنة وتمثل قرابة ٢٥ في المائة من انبعاثاته الكلية من ثاني أكسيد الكربون. وعلى الرغم من أن الغابات التي لم يتم قطع أخشابها بصورة مناسبة أو الموجودة في حالة بكر دون أي إدارة غابات مشمولة في هذا التقدير، فإن الفريق يرى أن المنهجية المستخدمة في تقدير قدرة الغابات هذه على التصريف هي نتيجة عمل علمي مـُفصـّل ودقيق جداً. وقد حدد تشجير الأراضي المهجورة بوصفه مجالاً ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز مصارف ثاني أكسيد الكربون. وأورد في البلاغ الأول للاتحاد الروسي أن هناك طاقة كبيرة جداً لتصريف ثاني أكسيد الكربون في الأراضي الروسية ذات التربة الخثية (٠٠٠ ١٤٧ جيغاغرام في السنة). وتختلف المنهجية

المستخدمة عن المبادئ التوجيهية الخاصة بالجرد التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بالنظر إلى أن القدرة على تصريف ثاني أكسيد الكربون في الأراضي ذات التربة الخثية تُعتبر، بالدرجة الأولى، غير بشرية المنشأ، ومن ثم فإنها غير مدرجة في مجاميع جرد غازات الدفيئة[٢].

٨- وعلى الرغم من أنه تم تحديد إمكانات كبيرة للاقتصاد في الطاقة في الاقتصاد الروسي، تتراوح بين ٤٠ و٤٥ في المائة، فإنه لا تتوفر سوى معلومات محدودة عن حالة تدابير الاقتصاد في الطاقة. ووجد الفريق أنه يمكن معالجة قضية تغير المناخ في البلد معالجة مفيدة إذا ما اقترنت هذه المعالجة بالتسليم بضرورة العمل على إجراء تحسينات في استخدام الطاقة وفي وفورات الطاقة وعلى الأخذ بتكنولوجيات فعالة جديدة في مجال كفاءة استخدام الطاقة وممارسات إدارة جديدة في الصناعة، وفي الهياكل الأساسية للنقل، وفي القطاعين السكني والتجاري. ويبدو أنه توجد فرص حقيقية لوضع تدابير تضمن كفاءة الطاقة وتؤدي في الوقت ذاته إلى مكاسب اقتصادية صافية للمجتمع.

٩- وإن نقص المعلومات المفصلة عن القوانين والبرامج الاتحادية الأخيرة يجعل من الصعب فهم السياق الكامل الذي يمكن فيه تنفيذ السياسات والتدابير المتصلة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ويوصي الفريق بقوة بأن تُدرج في البلاغ الوطني الثاني معلومات عن هذه التطورات الأخيرة - مثل استراتيجية الطاقة والبرامج الاتحادية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة - التي يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة حتى ولو لم يكن ذلك هدفها الرئيسي أو الوحيد. ومن شأن إدراج معلومات عن حالة تمويلها ومستوى تنفيذها ومسؤوليات إدارتها أن يحسّن، إلى حد كبير، فهم جميع الأطراف للتحديات التي تواجهها الحكومة الروسية وخيارات السياسة المتاحة لها. ولاحظ الفريق أثناء الاستعراض أنه توجد مبادرات عديدة متعلقة بتغير المناخ تتوقف، فيما يبدو، على موافقة البرنامج الاتحادي الخاص المعنون "درء تغيرات المناخ الخطيرة وعواقبها السلبية". ويبدو أن الموافقة عليها يمكن أن تحسن إلى حد كبير من قدرة الاتحاد الروسي على تنفيذ المواد ٤-١ و٤-٢ و١٢-١ من الاتفاقية. وأُكد فيما بعد أن البرنامج أُقرَّ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وإن كان تمويله الكامل غير مضمون حتى الآن.

١٠- ويدعو الفريق لجنة الاتحاد الروسي المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بتغير المناخ (المنشأة عام ١٩٩٤) إلى القيام بدور أكثر استباقاً في زيادة الوعي بقضايا غازات الدفيئة وبفرص اتخاذ تدابير فعالة من حيث الكلفة تتمشى مع أهداف التنمية المحلية في أوساط مقرري السياسات وصانعي القرارات في الاتحاد الروسي، على المستويين الاتحادي والاقليمي. ورئي أنه يمكن تعزيز دورها بزيادة اشتراكها على نحو مفيد في رصد التدابير المتصلة بالمناخ رصداً فعلياً.

١١- ويرى الفريق أن من المعقول تماماً أن يعتبر الاتحاد الروسي الحالة الاقتصادية السائدة بمثابة السياق الأساسي الذي ينظر فيه إلى السياسات والتدابير، إلى جانب الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتمشى مع السياسات الشاملة المتعلقة بالاقتصاد والطاقة. غير أن الفريق يعتقد، مع ذلك، أن في الإمكان اتباع عدة خيارات "لا يؤسف لها" وتلبي الأهداف الاقتصادية والأهداف المتعلقة بالطاقة فضلاً عن تلك المتعلقة بالمناخ، من دون أن تتعارض مع المبادئ الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الروسي. ويبدو في الواقع أن هذه المبادئ تسوّغ الدعوة إلى إعطاء بعض الخيارات "التي لا يؤسف لها" أولوية عالية في الاتحاد الروسي الآن.

١٢- ولم توصف التدابير الواردة في البلاغ أو في الوثائق المقدمة إلى فريق الاستعراض وصفاً كافياً يبيِّن الطريقة التي يمكن أن تنفَّذ بها ويحدد الوضع الذي يمكن أن يكون عليه تنفيذها أو يقيِّم على نحو موثوق آثارها المحددة من حيث التخفيف من تغير المناخ. وتعتبر أغلبية التدابير الموصوفة جزءاً من استراتيجية الطاقة التي أخذ بها الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ والتي اعتمدها في عام ١٩٩٥ بمرسوم رئاسي خاص، على الرغم من أنه لا تُعرف الجهة المسؤولة عن تنفيذها الشامل في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويبدو أن هناك توافقاً في الآراء على أن خيارات التخفيف من غازات الدفيئة لا يمكن أن تعطى أولوية إلى أن يتحسن وضع الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، تعطي استراتيجية الطاقة لعام ١٩٩٥، بخلاف برامج الطاقة السابقة في الاتحاد السوفياتي الموجهة نحو تحقيق نمو واسع النطاق في الناتج من الطاقة، أولوية لزيادة الكفاءة في انتاج الطاقة واستهلاكها وتعزيز المحافظة على الطاقة. وأخيراً، فإن البلاغ الوطني لا يصف أية تدابير تخفيف تستهدف انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز، على الرغم من تقديم معلومات محدودة خلال زيارة البلد عن مشروع Gazprom لتحديد سُبل خفض الانبعاثات في مرحلتي إنتاج الغاز واستهلاكه النهائي على السواء. ويبدو أن أكبر تحدٍ قائم أمام صناعة الغاز يكمن في تجديد شبكة الخط الرئيسي، بما في ذلك الأنابيب ومحطات الضواغط. وسيكون للإجراءات التي تُتخذ في هذا الشأن، بالضرورة، أثر في التخفيف، وينبغي الإبلاغ عن هذه الإجراءات، إذا ما تم اتخاذها، في البلاغات المقبلة.

١٣- وكانت مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة المتوقعة في البلاغ الوطني للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠١٠، على التوالي، أقل بنسبة ١٨ و١٣ و٤ في المائة من مستويات ١٩٩٠. ولا تتعلق سيناريوهات الانبعاثات هذه إلا بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة (احتراق الوقود) (أي أنه لم تقدم خلال هذا الاستعراض توقعات بشأن الميثان وأكسيد النيتروز)، وهي مستمدة مباشرة من التوقعات التي أُجريت لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية كجزء من استراتيجية الطاقة. ولا تشمل مثل هذه التوقعات آثار أي من التدابير الموصوفة في البلاغ أو التي تم اتخاذها في موضع آخر ولكنها لم توصف، وهي تفترض أن الاستهلاك الكلي من الطاقة سيزداد بنسبة تتراوح ٠,٨ و٠,٩ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٠٠. وعُرض على الفريق أثناء الاستعراض تنقيح للتوقعات الأصلية يأخذ في الاعتبار سيناريوهات قائمة على الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالطاقة، فضلاً عن التطورات الأخيرة في قطاع الطاقة. واستناداً إلى هذه التقديرات الجديدة، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة في عام ١٩٩٥ أدنى بنسبة ٢٦ في المائة منها في عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تكون تقريباً أدنى بنفس المستوى عن مستويات ١٩٩٠ في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تكون هذه الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٠ (وإن كان هذا التقدير أولياً جداً) أدنى تقريباً بنسبة ٢٠ و١٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠، بافتراض أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي سيتراوح بين ١ و٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. ويقترح الفريق أن يقدم وصف كامل للطريقة التي أُجريت بها التوقعات ويوصي بشدة بأن تُدرج في البلاغ القادم توقعات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير المتصل بالطاقة فضلاً عن انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز.

١٤- لقد قام الاتحاد الروسي بأعمال جديرة بالثناء في تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على اقتصاده وبيئته. وأُتيحت للفريق أثناء الاستعراض فرصة تقييم الأعمال الرفيعة التي قام بها "معهد المناخ والايكولوجيا العالميين". ووصفت نتائج عدة دراسات وصفاً جيداً في البلاغ الوطني. وتشمل التأثيرات المحتملة لتغير المناخ في الاتحاد الروسي: (أ) تحولاً كبيراً للمنطقة الدائمة التجمد نحو الشمال، وهي منطقة تشغل حالياً ٥٨ في المائة من الأراضي الوطنية؛ (ب) ارتفاع مستوى سطح البحر، وخاصة في بحر قزوين،

وهو ارتفاع قيل إنه أدى بالفعل إلى غمر الأراضي الساحلية الصالحة للزراعة بالمياه وتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة؛ (ج) تغيرات هامة في مستويات تساقط المطر ومقادير رطوبة التربة، كانت لها عواقب سلبية وإيجابية على السواء، مثل زيادة في إنتاجية المحاصيل في بعض المناطق وحدوث تصحر في الجنوب؛ و(د) نضوب موارد المياه العذبة. ويبدو أن نقص الأموال يشكل عقبة كبيرة أمام استمرار عمل الاتحاد الروسي المتعلق بتقييم آثار تغير المناخ والنظر في خيارات بشأن تدابير التكيف.

١٥- والاتحاد الروسي ليس أحد الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية، على الرغم من أنه عضو، منذ عام ١٩٩٤، في مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله. وما زال يشاطر بلداناً أخرى في كومنولث الدول المستقلة قدراً كبيراً من المعارف التقنية. ولم تقدم إلا معلومات محدودة عن نقل التكنولوجيا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الاتحاد الروسي، على الرغم من أن من المعروف أن مستوى التعاون الدولي في مجال سلامة المنشآت النووية في روسيا قد انخفض في الآونة الأخيرة. ويتابع الاتحاد الروسي باهتمام شديد المرحلة الرائدة من الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، وقد بلغ عدد المشاريع التي أقرتها اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بتغير المناخ، حتى وقت إجراء هذا الاستعراض، ٦ مشاريع من هذا النوع.

١٦- لقد قام المجتمع العلمي في الاتحاد الروسي، وفي الاتحاد السوفياتي السابق، على مر السنين، بتقديم مساهمات ثمينة في مجال البحوث المتعلقة بأسباب تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك الاشتراك النشيط المبكر في أنشطة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. فتقوم مؤسسات عالمية المستوى، مثل معهد المناخ والإيكولوجيا العالميين، بإجراء بحوث رفيعة المستوى في مجالات منها مثلاً آثار تغير المناخ على النُظم الإيكولوجية البرية.

١٧- وعلى الرغم من أن قضية تغير المناخ والقضايا البيئية لا تعتبر، فيما يبدو، بين القضايا ذات الأولوية في نظر عامة الجمهور في الاتحاد الروسي، فإن من شأن زيادة الوعي العام بالفوائد البيئية والاقتصادية للسياسات والتدابير أن يعزز، إلى حد كبير، تنفيذ هذه السياسات والتدابير. ووجد فريق الاستعراض أن التعاون المقبل للجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بتغير المناخ مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ووسائط الإعلام يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في دعم سياسات كفاءة استخدام الطاقة فضلاً عن التدابير المقبلة المتعلقة بتغير المناخ.

الحواشي

(١) وفقاً للمقرر ٢/م أ.١، تم إرسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة الاتحاد الروسي فلم تبد أية تعليقات إضافية.

(٢) اعتُمد نفس إجراء استبعاد مصارف التربة الخثية في الاستعراض المتعمق للبلاغات المقدمة من أطراف أخرى مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية، مثل ايرلندا وفنلندا والمملكة المتحدة، التي لديها أيضاً مساحات واسعة من الأراضي ذات التربة الخثية.

- - - - -